مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي (تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010 – 2016)
اسم الكاتب: د. يوسف جزان، د. أحمد دعاس، غاندي سليمان هندي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5035
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

The Effect Of Ruble inflation at the Russian Commercial Balance

Dr. Yousef Jazan*
Dr. Ahmad Dais**
Gande Hende***

(Received 31 / 8 / 2017. Accepted 19 / 10 / 2017)

□ ABSTRACT □

The adjustment of the exchange rate system is urgent , especially after the international discussion about the global financial crisis have been focused on it . It is aimed to correct commercial imbalances .

Consequently ,The Central Bank of Russia took a decision to float currency which contributed to correct imbalances in the commercial balance , in addition to ease the pressure on the currency . So that it appears in its real value rather than fake one . Whose results are expected to be reflected in prosperity and the movement of exports and imports , also on foreign trade due to the exchange depreciation , which is one of the most important results of the ruble inflation .

Prosperity in countries is affected by the quantity of trade exchange with other countries , and the grade of commercial openness . Moreover , foreign trades growth rate (positively and negatively) . This is because net export or so called trade balance is one of the components of the GDP (GROSS DOMESTIC PRODUCT) of the country .

Therefore , it was necessary to look for the repercussions of the Russian ruble inflation in the commercial balance of Russia , and its impact on the prosperity , whether it has positive results or negative repercussions on the Russian economy .

* **Professor- Political Science- University Damascus- Damascus- Syria.**
** **Professor- Political Science- University Damascus- Damascus- Syria.**
*** **Postgraduate Student- Political Science- University Damascus- Damascus- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي
(تحليل الميزان التجاري الروسي خلال الفترة 2010- 2016)

الدكتور يوسف جزان*
الدكتور أحمد دعاس**
غاندي سليمان هندي***

(تاريخ الإيداع 31 / 8 / 2017. قُبِل للنشر في 19 / 10 / 2017)

□ ملخّص □

يعد تعديل نظم سعر الصرف من الضرورات الملحة والتي ركزت عليها المناقشات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وذلك بقصد تصحيح الاختلالات التجارية، حيث أن النمو الاقتصادي في أي دولة يتأثر بحجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ودرجة الانكشاف التجاري ومعدلات نمو التجارة الخارجية (سلباً وإيجاباً) وذلك كون صافي الصادرات أو ما يسمى الميزان التجاري يعد أحد مكونات إجمالي الناتج المحلي للدولة المعنية. وبناءً على ذلك، اتخذ المصرف المركزي الروسي قراراً بتعويم الروبل الروسي، الأمر الذي يسهم في تسهيل عمليات تصحيح الاختلالات في الميزان التجاري ويخفف الضغط على العملة الروسية، بحيث تظهر بقيمتها الحقيقية وليست الوهمية، الأمر الذي من المفترض أن تنعكس نتائجه على النمو الاقتصادي وحركة الصادرات والواردات وإجمالي التجارة الخارجية نتيجة انخفاض سعر الصرف الذي يعد أحد أهم نتائج تعويم الروبل.

ولذلك كان من الضروري البحث حول تداعيات تعويم الروبل الروسي في الميزان التجاري الروسي، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، وفيما إذا كان لهذا التعويم نتائج إيجابية أم انعكاسات سلبية على الاقتصاد الروسي.

* أستاذ – كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
** أستاذ – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
*** طالب دكتوراه –كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مقدمة:

تركزت المناقشات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما رافقها من تراجع في حجم التجارة العالمية؛ على أهمية تعديل نظم سعر الصرف، لتكون أكثر مرونة، من أجل تيسير تصحيح الاختلالات التجارية، على أساس أنه في نظم سعر الصرف المعوم على عكس نظم الصرف المربوطة، يكون تصحيح حالات الفائض والعجز التجاري ميسراً وسريعاً.

ضمن هذه الأجواء التي سادت حوارات الاقتصاد العالمي اتخذ المصرف المركزي الروسي قراراً بتعويم الروبل الروسي، وقد دافع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"عن هذا القرار بقوله«إن قرار البنك المركزي تعويم العملة الوطنية الروسية الروبل هو أفضل القرارات.. وهو قرار موضوعي وصائب يؤكده أفضل الخبراء في العالم».موضحاً أن «سياسة تثبيت سعر صرف الروبل تعد بمثابة تبديد غير عقلاني لاحتياطات البلاد من الذهب والعملات الصعبة».

نظرياً، تبرهن أساسيات الاقتصاد الكلي أن النمو الاقتصادي في أية دولة يتأثر بحجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ودرجة الانكشاف التجاري ومعدلات نمو التجارة الخارجية، إيجاباً وسلباً، نظراً لكون صافي الصادرات، أو ما يسمى الميزان التجاري (الصادرات مطروحاً منها الواردات) يشكل أحد مكونات إجمالي الناتج المحلي، حيث يقاس النمو الاقتصادي بمعدل التغير السنوي في إجمالي الناتج.فإذا كانت مؤشرات التجارة الخارجية لأية دولة سالبة، بمعنى تفوق الواردات على الصادرات، فهذا يعني انخفاض في قيمة الناتج المحلي، وبالتالي التأثير سلباً في النمو الاقتصادي للدولة، والذي يعتمد بصورة رئيسة على الصادرات. ولتصحيح هذه الاختلالات في الميزان التجاري بشكل أسهل وأسرع؛ تلجأ بعض الدول إلى تعويم عملتها المحلية، فتزيل العوائق أمام تعديل سعر الصرف مع حال الميزان التجاري. لذا تحاول هذه الدراسة أن تدرس أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري لروسيا، باستخدام العديد من المؤشرات، عبر إجراء تحليل موسع للميزان التجاري الروسي خلال الفترة بين العام 2010 وحتى 2016، وكيف أثر ذلك في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تعرض الاقتصاد الروسي منذ عام 2010 لصدمات متتالية تمثل أخطرها في انخفاض أسعار النفط العالمية والعقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع الاقتصاد الروسي على نحو كبير، وتراجع قيمة الروبل الروسي بصورة كبيرة تتشابه مع ما حدث في أزمة عام 1998. وعلى الرغم من هذا التدهور في قيمة الروبل إلا أن السلطات المالية والنقدية الروسية قررت حماية احتياطياتها من العملات الأجنبية وعدم إنفاقها على دعم العملة الوطنية، ونتيجة لذلك اتخذ المصرف المركزي الروسي قراراً بتعويم الروبل الروسي. وبالتالي تكمن مشكلة البحث في الجدل حول تأثير هذا التعويم في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الروسي.

تثير هذه الإشكالية التساؤل التالي: هل يساهم تعويم الروبل الروسي في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الروسي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية: إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت للروبل واعتماد سعر صرف مرن (تعويم الروبل) ساهم في تسهيل عمليات تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الروسي، وتخفيف الضغط عن العملة الروسية في ظل انخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا.

منهجية البحث:

يقوم البحث بشكل رئيس على المنهج الاستنباطي، لوجود نظرية يتم اختبارها كمياً عبر تحليل البيانات، ووصفياً، عبر شرحها وتحديد دلالات المؤشرات الإحصائية.

النتائج والمناقشة:

أولاً– الميزان التجاري، النمو الاقتصادي وتعويم العملة: إطار مفاهيمي

يعرّف الميزان التجاري (balance of trade) بأنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات.[1]

ولأن البحث هو عن ميزان، أي عن طرفي السجل أو الحساب، فإن من الممكن القول إن كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى إنفاق عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً سالباً ورصيداً مديناً. فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة. ونتيجة محصلة طرفي الحساب، أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين، يظهر للدارس رصيد معين، فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون إيجابياً، أما إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً. ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح –فائض في الميزان التجاري–، كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر –عجز في الميزان التجاري–.[2]هذا وللميزان التجاري أهمية بالغة في النمو الاقتصادي لأية دولة من خلال إجمالي الناتج المحلي (GDP)، ويستنتج ذلك مع طريقة حساب الناتج بالإنفاق، وذلك وفق المعادلة التالية:[3]

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

- **Y**هي إجمالي الناتج المحليGDP
- **C**هي إجمالي الإنفاق على الاستهلاك
- **I**هي إجمال الإنفاق على الاستثمار
- **G**هي إجمالي الإنفاق الحكومي
- **X**هي إجمالي قيمة الصادرات، و**M**إجمالي قيمة الواردات.

يلاحظ أنه عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات، بمعنى ميزان تجاري موجب، أو فائض، يساهم ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يساهم في دعم معدل النمو الاقتصادي، في حال كان الفائض يزداد بشكل سنوي،والعكس صحيح، يؤثر العجز التجاري سلباً في قيمة الناتج.

[1]- محمد العمادي، الميزان التجاري، الموقع الرسمي للموسوعة العربية:
www.arab-ency.com/_/details.php?nid=12446&full=1&keys=الميزان التجاري
[2]- المرجع السابق
[3]- David Miles, Andrew Scott, Macroeconomics: understanding the wealth of nations, 2end edition, Wiley, 2005, P 21.

يؤثر الفائض أو العجز في الميزان التجاري مباشرة في سعر الصرف، فزيادة الصادرات على الواردات تعني زيادة في عرض القطع الأجنبي في السوق المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، ففي حال العجز، تزداد الواردات على المستوردات، وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية لشراء القطع الأجنبي لزوم تسديد فاتورة المستوردات، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وهذا يسمى بسعر الصرف الاسمي. أما سعر الصرف التوازني، فهو الناجم عن توازن ميزان المدفوعات، وهو السعر الذي يدافع عنه المصرف المركزي.ويتأثر سعر الصرف الحقيقي بالتوازن في ميزان المدفوعات وفق المعادلة التالية:

$$S - I = X - M$$

*المتغير الجديد هنا هو**S**ويعني الادخار.

يعني ذلك أن صافي الادخار الناجم عن طرح إجمالي الاستثمار من الادخار (S – I) يجب أن يساوي صافي الصادرات (X – M)، بمعنى أن عجز الادخار يجب أن يساوي فائض الميزان التجاري، ليستقر سعر الصرف الحقيقي.[1]

أي أن العجز في صافي الادخار يعني أن الاستثمار أكبر من الادخار، وبالتالي الاستثمار يساهم في إنتاج السلع والخدمات التي يجب أن تصدر أو تحل محل ما يورد منها، وبالتالي ينتج فائض في الميزان التجاري، واستقرار في سعر الصرف الحقيقي، أما الخلل في هذا التوازن، كتسجيل عجز تجاري، فهذا يعني انخفاض في قيمة العملة، وإذ ترافق بعجز أيضاً مع عجز في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، وخروج الاستثمارات والمدخرات خارج البلد، فهذا يعني أزمة صرف حادة، «تتطلب من المصرف المركزي التدخل عبر شراء العملة المحلية من السوق وبيع العملات الأجنبية، للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وهذا يتطلب وجود احتياطي كبير من العملات الأجنبية»[2]، أو أن تلجأ الحكومة إلى تغيير نظام سعر الصرف، وهو ما ركزت عليه المناقشات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية وما رافقها من اختلالات تجارية، إذ برزت أهمية مرونة أسعار الصرف في تيسير تصحيح تلك الاختلالات.

تركز مناقشات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين خلال اجتماعهم في مدينة مكسيكو سيتي في تشرين الثاني 2012 على أهمية تعديل نظم سعر الصرف لمواجهة الاختلالات التجارية، وجاء خلال الاجتماع أن «معدل النمو العالمي الضعيف يعكس أيضاً ما أحرز من تقدم محدود نحو الطلب العالمي وإعادة توازنه.. وفي هذا الصدد نؤكد مجدداً التزامنا بالتحرك بخطى أسرع نحو نظم سعر صرف أكثر ارتباطاً بالسوق وأسعار صرف أكثر مرونة بما يعكس الأساسيات الاقتصادية الرئيسة..».[3]

أثبتت دراسة لخبراء صندوق النقد الدولي حول علاقة أسعار الصرف بتصحيح الاختلالات في الحساب الجاري، أنه «في نظم سعر الصرف المعوم على عكس نظم الصرف المربوطة، يكون تصحيح حالات الفائض والعجز –في الميزان التجاري– الثنائية الضخمة أسرع كثيراً من الاختلالات الأصغر حجماً. كما يتسق اتجاه تحركات أسعار الصرف مع تصحيح الاختلالات، ففي البلدان التي تشهد عجزاً في ميزان التجارة الثنائية، ينخفض سعر الصرف الحقيقي الثنائي، في حين تشهد بلدان الفائض ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي»[4].

[1]- Ibid, pp 517- 519

[2]- Ibid, pp 513- 514.

[3] - أتيش غوش وماهفاش قرشي وخارالامبوس سانغاريديز، تكلفة اليد المغلولة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد: حزيران 2014، ص 43.

[4] - المرجع السابق، ص 45.

إلى ذلك، كان خيار تعويم العملة هو الأكثر انتشاراً، على الصعيد العالمي، وقد أقدمت روسيا الاتحادية على هذه الخطوة في العاشر من تشرين الثاني عام 2014، وقد علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هذا القرار خلال مشاركته في أعمال منتدى الجبهة الشعبية لعموم روسيا في تصريح نقله وكالات الأنباء بأن «تثبيت سعر صرف الروبل يعد بمثابة تبديد غير عقلاني لاحتياطات البلاد من الذهب والعملات الصعبة.. وإن قرار البنك المركزي تعويم العملة الوطنية الروسية الروبل هو أفضل القرارات».

وأضاف: «فيما يتعلق بالموازنة العامة ومدى تأثرها بتراجع سعر صرف الروبل قال بوتين إن الموازنة العامة الروسية لم تتعرض لأية أضرار تذكر جراء تراجع الروبل أمام اليورو والدولار.. وإن عائدات الميزانية لم تتراجع بل على العكس من ذلك سجلت زيادة على خلفية الفرق في سعر الصرف» في إشارة منه إلى أن الصادرات يتم احتسابها بالقطع[1]. وتوضح الفقرات القادمة من البحث كيف أثر تعويم الروبل في ميزان التجارة الروسي.

ثانياً- وزن التجارة الخارجية لروسيا في العالم

يلاحظ من خلال دراسة بيانات التجارة الخارجية لروسيا الاتحادية خلال فترة الدراسة (2010-2016) بحسب بيانات البنك الدولي، أن الميزان التجاري الروسي مقوماً بالدولار الأمريكي، وبأسعار السوق الجارية، شهد فوائض طيلة سنوات الدراسة، إلا أن تلك الفوائض تراجعت بعد التعويم (خلال الأعوام 2015- 2016). في حين بقيت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي قريبة من الوسطي للفترة المدروسة (48,23%) مع تذبذب محدود، وذلك إثر تراجع معدل النمو الاقتصادي على أساس الناتج المحلي المقوم بالدولار الأمريكي، منذ بدء التعويم (2014) وحتى العام (2016).

يبيّن الجدول رقم (1)قيم الصادرات والواردات وإجمالي التجارة لروسيا، ومساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي، لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق الجارية.

الجدول (1) إجمالي الصادرات والواردات الروسية، ومساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي، مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق الجارية

العام	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	التجارة إلى الناتج
2010	1,524,916,112,079	445,513,189,914	322,366,709,585	123,146,480,330	767,879,899,499	50.36%
2011	2,031,768,558,636	573,991,016,819	408,776,136,945	165,214,879,874	982,767,153,764	48.37%
2012	2,170,143,623,038	594,192,613,794	447,048,488,775	147,144,125,018	1,041,241,102,569	47.98%
2013	2,230,625,004,654	593,938,332,334	468,663,274,840	125,275,057,495	1,062,601,607,174	47.64%
2014	2,063,662,281,005	558,282,983,866	426,062,112,242	132,220,871,624	984,345,096,108	47.70%
2015	1,365,865,245,098	391,555,958,547	281,420,434,975	110,135,523,572	672,976,393,522	49.27%
2016	1,283,162,348,133	329,937,992,065	263,746,981,376	66,191,010,689	593,684,973,440	46.27%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية**

تختلف الأمور بشكل ملموس بالنسبة للداخل الروسي، لدى دراسة بيانات التجارة الخارجية وإجمالي الناتج المحلي بالروبل الروسي، وفقاً لأسعار السوق الجارية، إذ تزداد مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي لروسيا خلال الأعوام (2014- 2015) مع زيادة قيمة التجارة الخارجية (زيادة في قيم الصادرات والواردات) رغم زيادة قيمة الناتج المحلي لروسيا بالروبل، وهذا ناجم عن انخفاض سعر صرف الروبل الروسي أمام الدولار الأمريكي إثر التعويم.

[1] - **وكالة الأنباء السورية (سانا): https://www.sana.sy/?tag= قرار المركزي- تعويم الروبل الروسي**

لتختلف المعادلة في العام (2016) إذ تنخفض مساهمة التجارة الخارجية في الناتج جراء تراجع الصادرات وزيادة الواردات، وذلك بسبب تحسن سعر صرف الروبل أمام الدولار الأمريكي، إلا أنه رغم الانخفاض، تبقى أرقام التجارة الخارجية أعلى منها قبل التعويم. ويبيّن الجدول رقم (2) قيم الصادرات والواردات وإجمالي التجارة لروسيا، ومساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي، لبيانات مقومة بالروبل الروسي، وفقاً لأسعار السوق الجارية.

الجدول (2) الصادرات والواردات وإجمالي التجارة لروسيا، ومساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي، لبيانات مقومة بالروبل الروسي، وفقاً لأسعار السوق الجارية.

العام	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	التجارة إلى الناتج
2010	46,308,500,000,000	13,529,300,000,000	9,789,600,000,000	3,739,700,000,000	23,318,900,000,000	50.36%
2011	59,698,117,376,500	16,865,200,000,000	12,010,800,000,000	4,854,400,000,000	28,876,000,000,000	48.37%
2012	66,926,863,344,100	18,324,800,000,000	13,786,900,000,000	4,537,900,000,000	32,111,700,000,000	47.98%
2013	71,016,728,680,800	18,909,300,000,000	14,920,900,000,000	3,988,400,000,000	33,830,200,000,000	47.64%
2014	79,199,658,496,500	21,425,900,000,000	16,351,500,000,000	5,074,400,000,000	37,777,400,000,000	47.70%
2015	83,232,618,401,700	23,860,500,000,000	17,149,100,000,000	6,711,400,000,000	41,009,600,000,000	49.27%
2016	86,043,648,872,200	22,124,300,000,000	17,685,800,000,000	4,438,500,000,000	39,810,100,000,000	46.27%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بالروبل الروسي، وفقاً لأسعار السوق الجارية**

تظهر بيانات التجارة الخارجية لروسيا والإجمالي العالمي خلال فترة الدراسة (2010–2016) بحسب بيانات البنك الدولي بالدولار الأمريكية وبأسعار السوق الجارية، تبايناً في حصة روسيا من التجارة العالمية، إذ كانت تزداد بمعدلات ملموسة خلال الأعوام (2010– 2011– 2012) إذ بلغت على الترتيب (2.06%– 2.22%– 2.31%)، في حين بدأت تتراجع في العام 2013 بشكل طفيف، مسجلة 2,29%، لتبدأ وتيرة التراجع بالازدياد مع التعويم، مسجلة أقل مستويات خلال الفترة المدروسة، خلال الأعوام (2014– 2015– 2016) لتبلغ حصة التجارة الروسية من العالمية بالترتيب (2.08%– 1.60%– 1.45%).يبيّن الجدول رقم (3) مساهمة روسيا في إجمالي التجارة العالمية.

الجدول رقم (3) مساهمة روسيا في إجمالي التجارة العالمية

العام	صادرات العالم	واردات العالم	التجارة العالمية	نسبة صادرات روسيا إلى العالم	نسبة واردات روسيا إلى العالم	نسبة تجارة روسيا إلى العالم
2010	18,916,208,790,379	18,438,291,443,705	37,354,500,234,085	2.36%	1.75%	2.06%
2011	22,453,195,318,155	21,902,843,690,565	44,356,039,008,720	2.56%	1.87%	2.22%
2012	22,791,276,827,154	22,215,541,724,146	45,006,818,551,299	2.61%	2.01%	2.31%
2013	23,472,265,103,673	22,832,938,758,871	46,305,203,862,544	2.53%	2.05%	2.29%
2014	23,914,130,723,593	23,313,394,578,008	47,227,525,301,601	2.33%	1.83%	2.08%
2015	21,309,826,634,173	20,834,773,143,616	42,144,599,777,789	1.84%	1.35%	1.60%
2016	20,705,067,578,400	20,360,404,219,833	41,065,471,798,233	1.59%	1.30%	1.45%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية**

يلاحظ من خلال دراسة بيانات التجارة الخارجية لروسيا ومجموعة دول البريكس (BRICS) التي تضم خمسة دول هي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)،مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية، أن مساهمة روسيا في إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة تراجعت بشكل طفيفخلال العام 2013، لتزداد معدلات التراجع مع التعويم (2014) حتى العام (2016)، إذ بلغت النسب منذ العام (2013) على الترتيب (14.35%- 12.59%- 10.01%- 9.48%). علماً بأن النسب بين العام 2010 و2012 كانت على الترتيب (14.54%- 14.67%- 14.81%)أي كانت على تزايد تدريجي، وحتى لما انخفضت في العام 2013 قبيل التعويم حافظت على مستوى قريب من الأعوام السابقة في الفترة المدروسة، لتنخفض بشكل حاد مع وبعد التعويم، وكانت التراجعات تشمل جميع دول مجموعة البريكس.

يوضح الجدول رقم (4) مساهمة روسيا في إجمالي تجارة مجموعة الـ (بريكس) علماً بأن البيانات مأخوذة على أساس أسعار السوق الجارية، مقومة بالدولار الأمريكي.

الجدول رقم (4): إجمالي تجارة مجموعة الـــ (بريكس)، على أساس أسعار السوق، مقومة بالدولار الأمريكي

العام	صادرات البريكس	واردات البريكس	تجارة البريكس	نسبة صادرات روسيا إلى البريكس	نسبة واردات روسيا إلى البريكس	نسبة تجارة روسيا إلى البريكس
2010	2,766,825,211,453	2,514,294,363,871	5,281,119,575,324	12.82%	1.75%	14.54%
2011	3,454,494,208,762	3,244,426,355,827	6,698,920,564,589	12.60%	1.87%	14.67%
2012	3,623,980,183,087	3,407,138,097,550	7,031,118,280,637	13.12%	2.01%	14.81%
2013	3,821,173,598,074	3,582,084,134,573	7,403,257,732,647	13.08%	2.05%	14.35%
2014	3,930,708,035,501	3,667,959,334,476	7,598,667,369,977	11.62%	1.83%	12.95%
2015	3,572,846,587,921	3,150,709,878,701	6,723,556,466,623	8.93%	1.35%	10.01%
2016	3,277,683,587,537	2,987,947,221,732	6,265,630,809,269	8.83%	1.30%	9.48%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية**

كما يبيّن الجدول رقم (5) مقارنة بيانات التجارة الخارجية الروسية مع بيانات دول مجموعة البريكس، خلال الفترة (2010- 2016)، علماً بأن البيانات مأخوذة على أساس أسعار السوق الجارية، مقومة بالدولار الأمريكي.

الجدول (5) التجارة الخارجية الروسية مع دول مجموعة البريكس، خلال الفترة (2010- 2016)، البيانات مأخوذة على أساس أسعار السوق، مقومة بالدولار الأمريكي.

العام	صادرات الصين	واردات الصين	تجارة الصين	نسبة صادرات روسيا إلى الصين	نسبة واردات روسيا إلى الصين	نسبة تجارة روسيا إلى الصين
2010	1,602,475,244,893	1,380,075,369,555	2,982,550,614,448	27.80%	23.36%	25.75%
2011	2,006,296,851,397	1,825,402,621,466	3,831,699,472,862	28.61%	22.39%	25.65%
2012	2,175,080,625,683	1,943,215,391,727	4,118,296,017,410	27.32%	23.01%	25.28%
2013	2,354,248,580,555	2,119,378,054,521	4,473,626,635,075	25.23%	22.11%	23.75%
2014	2,524,156,776,085	2,261,247,450,939	4,785,404,227,024	22.12%	18.84%	20.57%
2015	2,431,263,708,294	2,045,761,371,722	4,477,025,080,016	16.11%	13.76%	15.03%
2016	2,199,967,569,433	1,950,366,571,269	4,150,334,140,703	15.00%	13.52%	14.30%

العام	صادرات البرازيل	واردات البرازيل	تجارة البرازيل	نسبة صادرات روسيا إلى البرازيل	نسبة واردات روسيا إلى البرازيل	نسبة تجارة روسيا إلى البرازيل
2010	237,192,473,852	260,187,585,266	497,380,059,118	187.83%	123.90%	154.38%
2011	299,977,283,596	320,105,212,817	620,082,496,413	191.34%	127.70%	158.49%
2012	288,502,380,830	322,009,113,717	610,511,494,547	205.96%	138.83%	170.55%
2013	287,592,412,226	344,503,501,693	632,095,913,919	206.52%	136.04%	168.11%
2014	270,453,038,674	335,819,379,516	606,272,418,190	206.43%	126.87%	162.36%
2015	232,476,780,186	253,714,268,538	486,191,048,724	168.43%	110.92%	138.42%
2016	224,312,410,433	217,795,930,066	442,108,340,499	147.09%	121.10%	134.28%
العام	صادرات الهند	واردات الهند	تجارة الهند	نسبة صادرات روسيا إلى الهند	نسبة واردات روسيا إلى الهند	نسبة تجارة روسيا إلى الهند
2010	374,237,183,743	448,917,472,234	823,154,655,977	119.05%	71.81%	93.29%
2011	447,383,950,836	566,667,153,574	1,014,051,104,410	128.30%	72.14%	96.91%
2012	448,400,543,291	571,306,638,044	1,019,707,181,335	132.51%	78.25%	102.11%
2013	472,180,427,427	527,555,481,498	999,735,908,926	125.79%	88.84%	106.29%
2014	468,330,500,359	529,240,169,991	997,570,670,350	119.21%	80.50%	98.67%
2015	421,151,940,423	469,967,186,595	891,119,127,017	92.97%	59.88%	75.52%
2016	434,063,796,386	467,066,386,979	901,130,183,364	76.01%	56.47%	65.88%
العام	صادرات جنوب أفريقيا	واردات جنوب أفريقيا	تجارة جنوب أفريقيا	نسبة صادرات روسيا إلى جنوب أفريقيا	نسبة واردات روسيا إلى جنوب أفريقيا	نسبة تجارة روسيا إلى جنوب أفريقيا
2010	107,407,119,052	102,747,227,231	210,154,346,282	414.79%	313.75%	365.39%
2011	126,845,106,113	123,475,231,026	250,320,337,139	452.51%	331.06%	392.60%
2012	117,804,019,488	123,558,465,286	241,362,484,775	504.39%	361.81%	431.40%
2013	113,213,845,532	121,983,822,022	235,197,667,554	524.62%	384.20%	451.79%
2014	109,484,736,517	115,590,221,788	225,074,958,305	509.92%	368.60%	437.34%
2015	96,398,200,472	99,846,616,871	196,244,817,343	406.19%	281.85%	342.93%
2016	89,401,819,220	88,971,352,042	178,373,171,262	369.05%	296.44%	332.83%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية**

ثالثاً- مؤشرات أداء التجارة الخارجية الروسية:

يعرض في هذا الجزء من البحث مجموعة من مؤشرات التجارة الخارجية التي توفر معلومات تفيد في تقييم أداء التجارة الخارجية الروسية خلال فترة الدراسة (2010- 2016)، ومن أبرز هذه المؤشرات:

- نمو الصادرات والواردات (Export , Import Growth Rate)
- مؤشر الميزان التجاري الطبيعي (Normalized Trade Balance)
- معدل تغطية الصادرات للواردات (Export / Import Coverage)

أ- نمو الصادرات والواردات (Export , Import Growth Rate):

يعدّ معدل النمو أحد المؤشرات الأكثر شيوعاً عند تقييم التقدم المحقق في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، وهو نسبة مئوية، يمكن أن تأخذ قيمة بين -100% (إذا توقفت التجارة) و(+∞)، وتشير قيمة الصفر إلى أن قيمة التجارة ظلت ثابتة.[1]

[1]- **Mia Mikic and John Gilbert: Trade Statistics in Policymaking, A Handbook of commonly used trade indices and indicators, Economic and social commission for Asia and The Pacific, United Nations 2009, P- 36.**

يلاحظ من دراسة بيانات التجارة الخارجية وحساب معدلات نمو الصادرات الواردات لروسيا مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق الجارية، خلال فترة الدراسة؛وجود تراجع حاد في الصادرات والواردات خلال الأعوام (2014– 2015)، وتفوق معدلات تراجع الواردات على الصادرات.في حين يلاحظ انخفاض الصادرات بمعدل أعلى من انخفاض الواردات خلال العام (2016). يبيّن الجدول رقم (6)معدلات نمو الصادرات والواردات الروسية.

الجدول (6) معدلات نمو الصادرات والواردات الروسية (2010– 2016)

العام	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات	إجمالي التجارة	نمو التجارة
2010	445,513,189,914	30.43%	322,366,709,585	28.64%	767,879,899,499	29.67%
2011	573,991,016,819	28.84%	408,776,136,945	26.80%	982,767,153,764	27.98%
2012	594,192,613,794	3.52%	447,048,488,775	9.36%	1,041,241,102,569	5.95%
2013	593,938,332,334	−0.04%	468,663,274,840	4.83%	1,062,601,607,174	2.05%
2014	558,282,983,866	−6.00%	426,062,112,242	−9.09%	984,345,096,108	−7.36%
2015	391,555,958,547	−29.86%	281,420,434,975	−33.95%	672,976,393,522	−31.63%
2016	329,937,992,065	−15.74%	263,746,981,376	−6.28%	593,684,973,440	−11.78%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

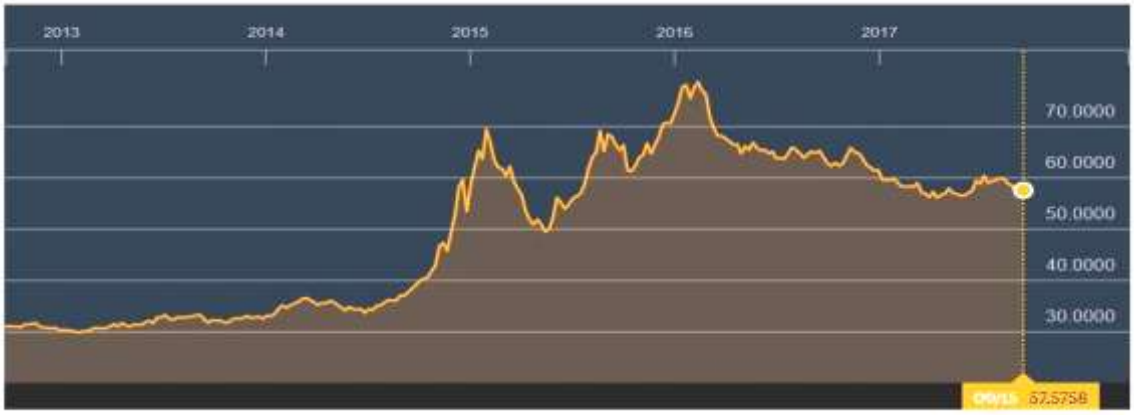
تختلف المعادلة بالنسبة للداخل الروسي، لدى تقييم بيانات التجارة الخارجية بالروبل الروسي (وفقاً لأسعار السوق الجارية أيضاً)، إذ يلاحظ تسجيل الصادرات الروسية لارتفاع بنسبة 13.31% خلال العام 2014، وبنسبة 11.36% في العام 2015، بما يفوق معدلات نمو الواردات التي بلغت 9.59% خلال العام 2014 و4.88% خلال العام 2015، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الروبل أمام الدولار الأمريكي. ومن ثم تغير اتجاه نمو الصادرات في العام 2016 مع اتجاه سعر الصرف، إذ تراجعت الصادرات بالروبل الروسي مع تحسن سعر صرف الروبل، وازدادت الواردات ولكن بنسبة أقل من العام 2015. ما يدل على اتساق واضح بين سعر الصرف المعوم وتصحيح واقع الميزان التجاري. ويبيّن الجدول رقم (7) معدلات نمو الصادرات والواردات مقومة بالروبل وفقاً لأسعار السوق الجارية،ويوضح الرسم التوضيحي رقم (1) تحرك سعر صرف الدولار أمام الروبل.

الجدول رقم (7) معدلات نمو الصادرات والواردات مقومة بالروبل وفقاً لأسعار السوق الجارية

العام	الصادرات	نمو الصارات	الواردات	نمو الواردات	إجمالي التجارة	نمو التجارة
2010	13,529,300,000,000	24.79%	9,789,600,000,000	23.07%	23,318,900,000,000	24.06%
2011	16,865,200,000,000	24.66%	12,010,800,000,000	22.69%	28,876,000,000,000	23.83%
2012	18,324,800,000,000	8.65%	13,786,900,000,000	14.79%	32,111,700,000,000	11.21%
2013	18,909,300,000,000	3.19%	14,920,900,000,000	8.23%	33,830,200,000,000	5.35%
2014	21,425,900,000,000	13.31%	16,351,500,000,000	9.59%	37,777,400,000,000	11.67%

8.56%	41,009,600,000,000	4.88%	17,149,100,000,000	11.36%	23,860,500,000,000	2015
−2.92%	39,810,100,000,000	3.13%	17,685,800,000,000	−7.28%	22,124,300,000,000	2016

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالروبل الروسي**



الرسم التوضيحي رقم (1) تحرك سعر صرف الدولار أمام الروبل

المصدر: وكالة «بلومبرج» لأخبار الاقتصاد والمال.

ب- مؤشر الميزان التجاري الطبيعي(Normalized Trade Balance):

يعبر عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Normalized Trade Balance} = X - M / X+M$$

يعبر عن مؤشر الميزان التجاري الطبيعي، كنسبة للميزان التجاري من إجمالي التجارة الخارجية، ويتراوح نطاق قيمه بين −1 و +1، مما يسمح بإجراء مقارنات غير متحيزة عبر الزمن والبلدان والقطاعات، وتشير قيمة صفر للمؤشر إلى ميزان تجاري متعادل (طبيعي).

يتوقع الاقتصاديون أن الميزان التجاري سوف يكون صفراً على المدى الطويل، أي تساوي قيمة الصادرات مع الواردات، وبالتالي يتم تمويل الواردات من الصادرات 100%، ولكن قد تختلف بشكل كبير على فترات أقصر.ويرتبط الفائض أو العجز التجاري في هذا المؤشر بمجموع التجارة الخارجية التي تعطي مقياساً أكثر صلة بالأداء التجاري.[1]

يعرض الجدول رقم (8)لقيم مؤشر الميزان التجاري الطبيعي في روسياخلال فترة الدراسة، إذ يلاحظ أداء إيجابي للتجارة الخارجية، بحسب المؤشر، إذ إن المؤشر يزيد عن الواحد دوماً إثر حفاظ روسيا على الفائض في ميزانها التجاري، مع تباين في قيم المؤشر خلال وبعد التعويم للارتباط الأداء التجاري الخارجي بسعر الصرف.علماً بأن قيم المؤشر تبقى ذاتها في حال التقييم بالروبل الروسي.

الجدول (8) قيم مؤشر الميزان التجاري الطبيعي في روسيا خلال فترة الدراسة (2010- 2016)

العام	الصادرات	الواردات	الصادرات−الواردات	الصادرات+الواردات	قيمة المؤشر

[1]- **Ibid, p38.**

2010	445,513,189,914	322,366,709,585	123,146,480,330	767,879,899,499	0.16
2011	573,991,016,819	408,776,136,945	165,214,879,874	982,767,153,764	0.17
2012	594,192,613,794	447,048,488,775	147,144,125,018	1,041,241,102,569	0.14
2013	593,938,332,334	468,663,274,840	125,275,057,495	1,062,601,607,174	0.12
2014	558,282,983,866	426,062,112,242	132,220,871,624	984,345,096,108	0.13
2015	391,555,958,547	281,420,434,975	110,135,523,572	672,976,393,522	0.16
2016	329,937,992,065	263,746,981,376	66,191,010,689	593,684,973,440	0.11

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

ت- معدل تغطية الصادرات للواردات (Export / Import Coverage):

يعبر عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Coverage Ratio} = (X / M) * 100$$

يعدّ هذا المؤشر بديلاًلمؤشر الميزان التجاري الطبيعي. ويخبر ما إذا كانت واردات البلد تدفع بالكامل عن طريق الصادرات في سنة معينة أم لا. إذ أنه كما ذكر سابقاً خلال البحث؛ يتوقع الاقتصاديون أن الميزان التجاري سوف يكون صفراً على المدى الطويل، وبالتالي يتم تمويل الواردات من الصادرات، ولكن قد تختلف بشكل كبير على فترات أقصر. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين الصفر عندما لا تكون هناك صادرات، إلى (+∞) عندما لا تكون هناك أية واردات. وتدل القيمة(100%)إلى أن الصادرات تغطي كامل الواردات.[1]أي ميزان تجاري متوازن.

يعرض الجدول رقم (9) لمعدلات تغطية الصادرات للواردات في روسيا خلال فترة الدراسة، لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية،إذ يلاحظ تغطية الصادرات (تمويلها) لكامل الواردات وبزيادة ملموسة عنها خلال فترة الدراسة، وتباينت معدلات التغطية خلال وبعد التعويم إثر تغير سعر الصرف، في حين كان الفائض قبل العام 2014 يضغط على الروبل فيظهر بأقل من قيمته الحقيقية.علماً بأن قيم المؤشر تبقى ذاتها في حال التقييم بالروبل الروسي.

الجدول (9) معدلات تغطية الصادرات للواردات في روسيا خلال الفترة(2010-2016) ، مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

العام	الصادات	الواردات	(الصادرات/الواردات)*100
2010	445,513,189,914	322,366,709,585	138.20%
2011	573,991,016,819	408,776,136,945	140.42%
2012	594,192,613,794	447,048,488,775	132.91%
2013	593,938,332,334	468,663,274,840	126.73%
2014	558,282,983,866	426,062,112,242	131.03%
2015	391,555,958,547	281,420,434,975	139.14%

[1]- Ibid, p40.

2016	329,937,992,065	263,746,981,376	125.10%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

رابعاً- مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي لروسيا:

يعرض هذا الجزء من البحث مجموعة من مؤشرات التجارة الخارجية التي توفر معلومات عنأهمية التجارة الخارجية بالنسبة الاقتصاد الكليلروسيا، ومن أبرز هذه المؤشرات:

- مؤشر الانكشاف الاقتصادي (ExposureRatio)
- مؤشر اختراق الواردات (Import Penetration Index)
- مؤشر الميل للتصدير (Export Propensity Index)
- مؤشر الميل الحدّي للاستيراد (Marginal Propensity to Import)

أ- مؤشر الانكشاف الاقتصادي (Exposure Ratio):

يعبر عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Exposure Ratio} = (X+M / Y) * 100$$

يعبر مؤشر الانكشاف الاقتصادي عن العلاقة بين القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية والقيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، ويتم ذلك بحساب النسبة المئوية لقيمة التجارة الخارجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي[1].

صحيح أن ارتفاع هذا المؤشر لدى بعض الدول (بريطانيا، ألمانيا) لا يعني بالضرورة تبعية اقتصاد هذه الدول للخارج، إلا أن ذلك يعني سهولة تعرض اقتصاداتها للمؤثرات الخارجية، ويصدق هذا الأمر بصورة خاصة على الدول النامية التي تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع بشكلها الخام. لذلك فإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على تبعية اقتصاد هذه الدول للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها[2].

إن تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في التجارة الخارجية الروسية خلال فترة الدراسة يكشف عن ارتفاع نسبة انكشاف الاقتصاد الروسي وتأثره بالتقلبات الاقتصادية على مستوى العالم، إذ إن وسطي درجة الانكشاف خلال فترة الدراسة يبلغ 48,23%، بمعنى أن التجارة الخارجية تشكل نحو نصف الاقتصاد الروسي.

لم تتغير النسبة على نحو يذكر خلال وبعد التعويم، وإنما بقيت درجة الانكشاف الاقتصادي قريبة من الوسطي خلال فترة الدراسة.

يعرض الجدول رقم (10) لقيم مؤشر الانكشاف الاقتصادي لروسيا خلال فترة الدراسة، وذلك لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية، علماً بأن القيم ذاتها في حال التقييم بالروبل الروسي.

الجدول (10) قيم مؤشر الانكشاف الاقتصادي لروسيا خلال فترة الدراسة (2010- 2016)، مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

العام	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي	الصادرات+الواردات	(الصادرات+الواردات)/الناتج
2010	445,513,189,914	322,366,709,585	1,524,916,112,079	767,879,899,499	50.36%

[1] - عبد الرؤوف رهبان: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3-4، 2013، ص537.

[2]- المرجع السابق، ص 538.

2011	573,991,016,819	408,776,136,945	2,031,768,558,636	982,767,153,764	48.37%
2012	594,192,613,794	447,048,488,775	2,170,143,623,038	1,041,241,102,569	47.98%
2013	593,938,332,334	468,663,274,840	2,230,625,004,654	1,062,601,607,174	47.64%
2014	558,282,983,866	426,062,112,242	2,063,662,281,005	984,345,096,108	47.70%
2015	391,555,958,547	281,420,434,975	1,365,865,245,098	672,976,393,522	49.27%
2016	329,937,992,065	263,746,981,376	1,283,162,348,133	593,684,973,440	46.27%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

ب-مؤشر اختراق الواردات (Import Penetration Index):

يعبرعن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Import Penetration Index} = (M / D) * 100$$

*المتغير الجديد هنا هو الطلب الداخلي (المقام) ويرمز له بـ D بحيث

$$D = Y - (X + M)$$

يحسب مؤشر اختراق الواردات نسبة إجمالي الواردات إلى الطلب المحلي، كنسبة مئوية. ويظهر إلى أي مدى يتم تلبية الطلب المحلي (الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي الصادرات) بالواردات. ويمكن استخدام المؤشر كأساس لأهداف سياسة محددة تستهدف الاكتفاء الذاتي،وتتراوح قيمه بين صفر (بدون واردات) وحتى 100% عندما يكون الطلب المحلي مستوفياً بالواردات فقط (لا يوجد إنتاج محلي ولا صادرات).[1]

تظهر قيم مؤشر اختراق الواردات لروسيا خلال فترة الدراسة، استقراراً نسبياً قرب الوسطي البالغ 39.95%، حتى مع/ وبعد التعويم، وهذا يعني أن الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب الداخلي، إذ أن نحو 40% من الطلب الداخلي تلبيه المستوردات، ما يدل على انخفاض في درجة الاكتفاء الذاتي في روسيا.

يعرض الجدول رقم (11) لقيم مؤشر اختراق الواردات لروسيا خلال فترة الدراسة، وذلك لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية، علماً بأن القيم ذاتها في حال التقييم بالروبل الروسي.

الجدول (11) قيم مؤشر اختراق الواردات لروسيا خلال فترة الدراسة (2010-2016)، البيانات مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

العام	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي	الصادرات+الواردات	الناتج- (الصادرات+الواردات)	المؤشر
2010	445,513,189,914	322,366,709,585	1,524,916,112,079	767,879,899,499	757,036,212,580	42.58%
2011	573,991,016,819	408,776,136,945	2,031,768,558,636	982,767,153,764	1,049,001,404,872	38.97%
2012	594,192,613,794	447,048,488,775	2,170,143,623,038	1,041,241,102,569	1,128,902,520,469	39.60%
2013	593,938,332,334	468,663,274,840	2,230,625,004,654	1,062,601,607,174	1,168,023,397,480	40.12%
2014	558,282,983,866	426,062,112,242	2,063,662,281,005	984,345,096,108	1,079,317,184,897	39.48%

[1]- Mia Mikic and John Gilbert: Trade Statistics in Policymaking, A Handbook of commonly used trade indices and indicators, op. cit, p 29.

40.62%	692,888,851,576	672,976,393,522	1,365,865,245,098	281,420,434,975	391,555,958,547	2015
38.25%	689,477,374,693	593,684,973,440	1,283,162,348,133	263,746,981,376	329,937,992,065	2016

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

ت-مؤشر الميل للتصدير (Export Propensity Index):

يعبر عن المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Export Propensity Index} = (X / Y) * 100$$

يقيس مؤشر الميل للتصدير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كنسبة مئوية. ويبين درجة اعتماد المنتجين المحليين على الأسواق الخارجية. وهو مشابه لمؤشر الاعتماد على التجارة، أو مؤشر الانكشاف الاقتصادي،لكنه يتميز بقياس نقاط الضعف إزاء أنواع معينة من الصدمات الخارجية مثل الانخفاض في أسعار الصادرات أو التغيرات في أسعار الصرف. تتراوح قيمة المؤشر، كنسبة مئوية، من صفر (بدون صادرات) إلى 100% (مع تصدير جميع الإنتاج المحلي).[1]

تظهر قيم مؤشر اختراق الواردات لروسيا خلال فترة الدراسة، استقراراً نسبياً قرب الوسطي البالغ 27.56%، حتى مع/ وبعد التعويم، وهذا يعني أن نحو 27.56% من الإنتاج الروسي يتم تصديره، ولم تتأثر النسبة على نحو يذكر مع تعويم الروبل، إلا أنها تتحرك باتساق مع أسعار الصرف وتغير الصادرات، ولكن بشكل طفيف، إذ لوحظ ارتفاع في المؤشر خلال العوام 2014 و2015 وانخفاض خلال العام 2016، باتساق مع تغير الصادرات وسعر الصرف.

يعرض الجدول رقم (12) لقيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة، وذلك لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية، علماً بأن القيم ذاتها في حال التقييم بالروبل الروسي.

الجدول (12) قيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة (2010- 2016)، البيانات مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

العام	الصادرات	الناتج	(الصادرات/الناتج)* 100
2010	445,513,189,914	1,524,916,112,079	29.22%
2011	573,991,016,819	2,031,768,558,636	28.25%
2012	594,192,613,794	2,170,143,623,038	27.38%
2013	593,938,332,334	2,230,625,004,654	26.63%
2014	558,282,983,866	2,063,662,281,005	27.05%
2015	391,555,958,547	1,365,865,245,098	28.67%
2016	329,937,992,065	1,283,162,348,133	25.71%

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

ث-مؤشر الميل الحدّي للاستيراد (Marginal Propensity to Import):

يعبر عن المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{Marginal Propensity to Import} = \Delta M / \Delta Y$$

[1]- **Ibid, p31**

يحسب مؤشر الميل الحدّي للاستيراد نسبة التغير في الواردات إلى نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي، خلال فترة محددة (عادة سنة واحدة)[1]، ويقيس مدى تأثير الواردات بالتغير في الدخل. وتتوقف أهمية لمؤشر بالنسبة لصناع القرار في البلد على الدورة الاقتصادية، فارتفاع قيمة المؤشر، في حالة التراجع الاقتصادي،وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، تدل أن هناك أيضاً انخفاضاً كبيراً في الواردات.

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر (مع عدم وجود جزء من الناتج المحلي الإجمالي الإضافي الذي ينفق على الواردات الإضافية) إلى (1) عندما ينفق إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على الواردات. ويلاحظ أن القيم المحسوبة يمكن في الواقع أن تكون سلبية أو تتجاوز الواحد، لا سيما في البلدان ذات المستويات العالية من إعادة التصدير، و/أو إذا كان يتم تمويل الواردات الإضافية عن طريق الاقتراض.[2]وهذا ينطبق على أغلب سنوات الفترة المدروسة لروسيا، إذ تزيد قيم المؤشر عن الواحد، باستثناء العام 2011، وذلك لبيانات بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية.

يعرض الجدول رقم (13) لقيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة، وذلك لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية.

الجدول (13) قيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة (2010– 2016)، البيانات مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

العام	الواردات	تغير الواردات	الناتج	تغير الناتج	تغير الواردات/تغير الناتج
2010	322,366,709,585	28.64%	1,524,916,112,079	24.72%	1.16
2011	408,776,136,945	26.80%	2,031,768,558,636	33.24%	0.81
2012	447,048,488,775	9.36%	2,170,143,623,038	6.81%	1.37
2013	468,663,274,840	4.83%	2,230,625,004,654	2.79%	1.73
2014	426,062,112,242	-9.09%	2,063,662,281,005	-7.49%	1.21
2015	281,420,434,975	-33.95%	1,365,865,245,098	-33.81%	1.00
2016	263,746,981,376	-6.28%	1,283,162,348,133	-6.05%	1.04

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالدولار الأمريكي**

تختلف قيم المؤشر في حال التقييم بالروبل الروسي (أيضاً بأسعار السوق الجارية)، إذ تنخفض قيمة المؤشر عن الواحد مع/ وبعد تعويم الروبل.

يعرض الجدول رقم (14) لقيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة، وذلك لبيانات مقومة بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار السوق الجارية.

الجدول (14) قيم مؤشر الميل للتصدير لروسيا خلال فترة الدراسة (2010– 2016)، البيانات مقومة بالدولار الأمريكي، وفقاً لأسعار السوق

[1]- ياسين الطيب: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص134.

[2]- Mia Mikic and John Gilbert: Trade Statistics in Policymaking, A Handbook of commonly used trade indices and indicators, op. cit, p32.

العام	الواردات	تغير الواردات	الناتج	تغير الناتج	تغير الواردات/تغير الناتج
2010	9,789,600,000,000	23.07	46,308,500,000,000	19.33	1.19
2011	12,010,800,000,000	22.69	59,698,117,376,500	28.91	0.78
2012	13,786,900,000,000	14.79	66,926,863,344,100	12.11	1.22
2013	14,920,900,000,000	8.23	71,016,728,680,800	6.11	1.35
2014	16,351,500,000,000	9.59	79,199,658,496,500	11.52	0.83
2015	17,149,100,000,000	4.88	83,232,618,401,700	5.09	0.96
2016	17,685,800,000,000	3.13	86,043,648,872,200	3.38	0.93

***مصدر البيانات: البنك الدولي وحسابات الباحث، الأرقام هي بأسعار السوق مقومة بالروبل الروسي**

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل الباحث في ختام تحليله لمعطيات البحث إلى النتائج التالية:

1- أدى تعويم الروبل الروسي في العام 2014 إلى إزالة الضغط عن سعر الصرف، إذ كان يظهر الروبل بأقل من قيمته الحقيقية خلال اعتماد نظام سعر صرف ثابت قبل التعويم، مع وجود فائض تجاري.

2- منذ العام 2014، بدأت بيانات التجارة الخارجية (الصادرات- الواردات- صافي الصادرات- إجمالي التجارة) تتحرك باتساق مع تغير سعر الصرف، وهو ما يساعد في تصحيح الاختلالات التجارية، وفقاً للأساسيات الاقتصادية الكلية، إذ تزداد مرونة الصادرات مع انخفاض سعر الصرف، كما إن استمرار الفائض كما هو الحال في العام 2016 ساهم في رفع سعر الصرف، فا انخفضت الصادرات، وهذا ينسجم مع النظرية الداعمة لمبدأ تعويم سعر الصرف، التي انطلق منها البحث.

3- عكس تعويم الروبل الموقف الخارجي لروسيا لجهة التجارة، داخلياً، فبينما تراجعت قيم الصادرات والواردات وإجمالي التجارة الخارجية مقومة بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي، إلا أنها أظهرت نمواً لدى تقييمها بالروبل الروسي، جراء انخفاض سعر الصرف خلال الأعوام (2014- 2015).

4- لم يؤثر التعويم في درجة انكشاف الاقتصاد الروسي، فما زال معرضاً للتأثر بشكل كبير بأي اضطرابات اقتصادي أو مالية خارجية، خاصة لدى الشركاء التجاريين لروسيا.

5- لم يؤثر التعويم بشكل ملموس في اعتماد الطلب الداخلي الروسي على الواردات بشكل رئيس، ولا في تحسين نسبة الناتج المحلي الذي يتم تصديره، إلا أن تلك المؤشرات تتحرك باتساق مع سعر الصرف، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الوقت لتكشف نتائجه.

المراجع:

- **المراجع العربية:**

1. محمد العمادي، *الميزان التجاري*، الموقع الرسمي للموسوعة العربية،
www.arab-ency.com/_/details.php?nid=12446&full=1&keys

2. أتيش غوش وماهفاش قرشي وخارالامبوس سانغاريديز، *تكلفة اليد المغلولة*، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد: حزيران 2014.

3. عبد الرؤوف رهبان: *الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3-4، 2013.

4. ياسين الطيب: *دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- **المراجع الانكليزية:**

1. DAVID MILES, ANDREW SCOTT, *Macroeconomics: understanding the wealth of nations,* 2end edition, Wiley, 2005.

2. Mia Mikic and John Gilbert: Trade Statistics in Policymaking, A Handbook of commonly used trade indices and indicators, Economic and social commission for Asia and The Pacific, United Nations 2009.

مصادر البيانات والرسوم التوضيحية:

1- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي.

2- الموقع لرسمي لوكالة «بلومبرج» المتخصصة في الاقتصاد والمال.

مصادر إعلامية:

1- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السورية «سانا».